

الشيخ محمد بن عبد الرحمن  
الشيخ محمد بن عبد الرحمن

مشكلة



السيد محمد بن عبد الرحمن  
السيد محمد بن عبد الرحمن

قام بها فريق التفریغ في شبكة بينونة للعلوم الشرعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يسرّ شبكة بينونة للعلوم الشرعية أن تقدم لكم تفريراً لمحاضرة

بعنوان

أفي السنة شك؟

للشيخ

د. سعيد بن سالم الدرّمكي

- حفظه الله تعالى -

نسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع به الجميع

حقوق الطبع محفوظة لشبكة بينونة للعلوم الشرعية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

وأما بعد:

فإنَّ أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمدٍ -صلى الله عليه وسلّم-، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إخواني الأفاضل: من نعمة الله -عزَّ وجل- علينا أن جعلنا في أمة محمدٍ -صلى الله عليه وسلّم-، فهذه الأمة خير أمة أُخرجت للناس، كما قال الله -عزَّ وجل-: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ

وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ومن تمام هذه النعمة أن بعث الله - عزَّ وجل - إلى هذه الأمة خير الرُّسل محمد بن عبد الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، قال الله - عزَّ وجل - ممتنًّا علينا بهذه النعمة: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

ومن أراد أن ينظر إلى عظيم منّة الله - عزَّ وجل - عليه بمبعث محمدٍ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فليُنظر في تاريخ أهل الجاهلية، وكيف كانوا، حتّى بعث الله - عزَّ وجل - فيهم محمدًا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فأخرج الله به النَّاسَ من ظلمات الجاهلية والشرك والكفر إلى نور التوحيد والهداية.

قال الله - عزَّ وجل - : ﴿رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١].

ولأجل أن يؤدي النبيُّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - هذه المهمة، وهي تعليم الناس وتبليغهم دين الله - سبحانه وتعالى -، أيده الله - عزَّ وجل - بالوحي، قال الله - عزَّ وجل - : ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ [النجم: ٣]؛ فكل

أحكام الشريعة التي بيّنها النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لأُمَّتِهِ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ مِنَ الْوَحْيِ الْإِلَهِيِّ، فَالنَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَبْلُغٌ عَنْ رَبِّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- شَرَعَهُ لِلنَّاسِ.

وهذا الوحي الذي أنزل على نبينا -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- له أقسامٌ متعددة باعتباراتٍ مختلفة، ومنها أَنَّهُ ينقسم إلى قسمين:

● الوحي المتلو المتعبّد بتلاوته، وهو القرآن الكريم.

● والوحي غير المتلو، وهو الحديث النبوي، سواءً كان حديثاً قدسياً، وهو الذي يقول فيه النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «قال الله تعالى»، أو الأقوال والأفعال والتقريرات الصادرة عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-. فالقرآن والسنة في حقيقة أمرهما أَنَّهُما وحي، وهما مصدرٌ واحدٌ من مصادر التشريع على اعتبار أَنَّهُما وحيٌّ من الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، لكن لكل واحدٍ منهما خصائصه التي يتميِّز بها عن غيره، ومَنْ فَصَلَ بينهما ورأى الاكتفاء بأحدهما عن الآخر؛ فقد أخلَّ بمقصود المشرِّع، وهو الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- وانحرف عن الصراط المستقيم.

والمتمل في كتاب الله وفي سنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يرى هذه الوحدة وهذا التكامل بينهما، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فالقرآن يُجمل والسنة تفصل وتبين، وتاملوا معي هذه الأمثلة:

- أنزل الله -عز وجل- في القرآن: ﴿أَمَّنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفِرُّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: ٢٨٥] هذا في الوحي المتلو، وينزل جبريل -عليه السلام- الذي نزل بالوحي المتلو على النبي -صلى الله عليه وسلم-، ويأتي إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- بصورة بشر ليسأله، فقال: «أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ، وَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ»<sup>(١)</sup> فأكد ما ورد في هذه الآية وبينه وفصله، والحديث رواه مسلم.

- وأنزل الله في كتابه الأمر الرباني: ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وأنزل الله قوله سبحانه: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١ / ٣٦) برقم: (٨)

**قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا** ﴿ [الإسراء: ٧٨]، ثمَّ ينزل جبريل -عليه السلام- على النبي -صلى الله عليه وسلم- ليبين له أوقات الصلوات الخمس في يومين متتاليين، فروى الترمذي وأبو داود عن ابن عباسٍ - رضي الله عنهما- أنَّ النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«أَمَّنِي جِبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ»**<sup>(١)</sup>، بيّن له أول الوقت وآخر الوقت.

- وينزل الله -عزَّ وجل- في القرآن الأمر بالصلاة: **﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾** [البقرة: ٤٣]، وينزل جبريل -عليه السلام- على النبي -صلى الله عليه وسلم- مبينًا أحكام هذه الصلاة ووصفتها، وشرائطها، ومبطلاتها، فروى النسائي عن جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما- أن جبريل أتى النبي -صلى الله عليه وسلم- يعلمه مواعيت الصلاة، فتقدم جبريل ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- خلفه، والناس خلف رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وقال -صلى الله عليه وسلم-: **«صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»**<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (١٠٧/١) برقم: (٣٩٣)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٨/١) برقم: (٦٣١)

- وصلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ذات مرة وهو لابس نعليه، وفي أثناء الصلاة خلعهما، فلما قضيت الصلاة، قال - صلى الله عليه وسلم -: «إِنَّ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَانِي فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهَا قَدْرًا فَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ قَدْرًا أَوْ أَدَى فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيُصَلِّ فِيهِمَا»<sup>(١)</sup>.

- ويُنزل الله - عزَّ وجلَّ - في القرآن الأمر بالحج، فيقول الله - عزَّ وجلَّ - : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وينزل الوحي على النبي - صلى الله عليه وسلم - ليعين له مناسك الحج، ومن ذلك؛ ما رواه البخاري عن عمر - رضي الله عنه - قال سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - بوادي العقيق يقول: «أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتٍ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ»<sup>(٢)</sup>.

- وفي أمر التلبية ورفع الصوت بها، قال - صلى الله عليه وسلم -: «أَتَانِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: مُرْ أَصْحَابَكَ، فَلْيَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالْإِهْلَالِ»<sup>(٣)</sup> رواه أحمد.

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (١ / ١٧٥) برقم: (٦٥٠)

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢ / ١٣٥) برقم: (١٥٣٤)

(٣) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢٧ / ٩٠) برقم: (١٦٥٥٧)

ولذلك قال -صلى الله عليه وسلم- للجموع الغفيرة التي جاءت تحجُّ معه في حجة الوداع: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»<sup>(١)</sup>.

- ويُنزِل اللهُ -عزَّ وجل- في القرآن تحريم الخمر، فيقول اللهُ -عزَّ وجل-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠)﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ (٩١)﴾ [المائدة: ٩٠-٩١].

وينزلُ جبريل -عليه الصلاة والسلام- مبيِّنًا عظيمًا إثم شارب الخمر وأنه مطرودٌ من رحمة الله، فروى الإمام أحمد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْخَمْرَ، وَعَاصِرَهَا، وَمُعْتَصِرَهَا، وَشَارِبَهَا، وَحَامِلَهَا، وَالْمُحْمُولَةَ إِلَيْهِ، وَبَائِعَهَا، وَمُبْتَاعَهَا، وَسَاقِيَهَا، وَمُسْتَقِيَهَا»<sup>(٢)</sup>.

- ويأتيه -صلى الله عليه وسلم- الوحي من السماء ليُعلمه ببعض فضائل سور القرآن الكريم، ومن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن ابن

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٩٤٣/٢) برقم: (١٢٩٧)

(٢) أخرجه أبو داود في "سننه" (٣٢٦/٣) برقم: (٣٦٧٤)

عَبَّاسٌ، قَالَ: بَيْنَمَا جِبْرِيلُ قَاعِدٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَمِعَ نَقِيضًا مِنْ فَوْقِهِ -أَيَ صَوْتًا-، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: «هَذَا بَابٌ مِنَ السَّمَاءِ فُتِحَ الْيَوْمَ لَمْ يُفْتَحْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَنَزَلَ مِنْهُ مَلَكٌ، فَقَالَ: هَذَا مَلَكٌ نَزَلَ إِلَى الْأَرْضِ لَمْ يَنْزَلْ قَطُّ إِلَّا الْيَوْمَ، فَسَلَّمَ، وَقَالَ: أَبَشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيَتْهُمَا لَمْ يُؤْتِيَهُمَا نَبِيٌّ قَبْلَكَ: فَاتِحَةُ الْكِتَابِ، وَخَوَاتِيمُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، لَنْ تَقْرَأَ بِحَرْفٍ مِنْهَا إِلَّا أُعْطِيَتْهُ»<sup>(١)</sup>.

- وَيَأْتِيهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الْوَحْيُ مِنَ السَّمَاءِ لِيُبَيِّنَ لَهُ الطَّرِيقَةَ الَّتِي يُتْلَى بِهَا كِتَابُ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-؛ فَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «إِنَّ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ أَتَيَانِي فَقَعَدَ جِبْرِيلُ عَنْ يَمِينِي وَمِيكَائِيلُ عَنْ يَسَارِي فَقَالَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَيَّ حَرْفٍ. قَالَ مِيكَائِيلُ: اسْتَرِدَّهُ اسْتَرِدَّهُ. حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ، فَكُلُّ حَرْفٍ شَافٍ كَافٍ»<sup>(٢)</sup> وَالْأَمْثَلَةُ فِي هَذَا تَطَوَّلَ.

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١ / ٥٥٤) برقم: (٨٠٦)

(٢) أخرجه النسائي في "سننه" (٢ / ١٥٤) برقم: (٩٤١)

والمقصد: أنّ جبريل -عليه السلام- الذي كان ينزل بالقرآن على النبي -صلى الله عليه وسلم- كان ينزل بالسنة على النبي -صلى الله عليه وسلم-، يؤكّد ما في القرآن، ويبين مجمله، ويخصّ عمومه، ويقيد مطلقه، فهو مصدرٌ واحد من عند الله -سبحانه وتعالى-.

لكن وُجد ومنذ القدم من تجرأ على الوحي وعلى شرع الله -سبحانه وتعالى-، فأنكر السنة أو شكك فيها وفي صحة ثبوتها، واستندوا في زعمهم الباطل على شبهات، قالوا: نحن نأخذ بكتاب الله، وما دونه ليس بحجة.

واستندوا في زعمهم هذا على شبهات كثيرة مردّها إلى أمرين رئيسيين:

الأول: أهل الاستشراق؛ وهم المستشرقون الذين درسوا الكتاب والسنة وسعوا إلى الطعن فيهما بما ظنّوه مطعناً في القرآن والسنة وليس بذلك، ومن أشهرهم: المستشرق شاخت، واليهودي جولد تسيهر الذي ألف جملة من الدراسات للطعن في السنة، ومن أشهر كتبه كتاب "دراسات محمديّة"، وقد ملأه بالشبهات، حتى قال عنه بعض أصحابه -بعض أصحاب هذا المستشرق-: "كان جولد تسيهر أعمق العارفين بعلم

الحديث النبوي، وقد قادته المعاشة العميقة لمادة الحديث الهائلة إلى الشك في الحديث ". .

فمن شك في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- وفي سنته؛ فهو سائرٌ على خطى أمثال هذا المستشرق اليهودي، وكتابه مطبوعٌ موجود، وللأسف تلقى هذه الشبهات بعض مرضى القلوب وضعاف الإيمان من متبعي الشبهات ممن أزاغ الله قلوبهم، وبدأوا يرددونها كالبيغاوات! ومن الشبه التي أثارها هذا المستشرق، ونسمعها باستمرار في وسائل التواصل الاجتماعي: أن تدوين السنة تأخر بعقود .

يقول هذا المستشرق: " أن تدوين السنة تأخر كثيراً بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولم تُدَوَّن السنة إلا في مطلع القرن الثاني الهجري، وكان اعتماد الناس خلال تلك الفترة من بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى أن تم تدوين السنة على ذاكرة الرواة المعرضة للنسيان والكذب ونحو هذا، وهذا أمرٌ يُشكك في ضبط الرواة للسنة، وينفي أن يكون مصدرها هو النبي -صلى الله عليه وسلم-". .

وقد بيَّنَّا في المحاضرة السابقة الفرق بين الكتابة والتدوين، وسيأتينا - بإذن الله تعالى - مجلسٌ آخر لبيان الرد على هذه الشبهات بطريقةٍ أوسع، وبيَّنَّا أنَّ السُّنَّةَ قد حُفِظَتْ كما حُفِظَ القرآن، حفظها الصحابة في صدورهم، وكُتِبَتْ كذلك في صحفهم، وليس كما يقولون: أن الكتابة تأخرت إلى بعد ٢٠٠ سنة أو ١٥٠ سنة، بل وُجِدَتْ صحفٌ قد كتبها الصحابة والتابعون وتابعو التابعين بعدهم، جمعوا فيها أحاديث النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

والقرآن الكريم هل جُمِعَ في زمن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -؟

الجواب: لا، إنَّما كان محفوظاً في الصدور، ومكتوباً في الصُّحف والرِّقاع، حتى جاء زمن عثمان - رضي الله عنه - وُجِعَ القرآن الكريم في مصحفٍ واحد.

كذلك من الشُّبه التي أُثِرَتْ: تأثير الصراعات السياسية في تدوين السُّنَّة النبويَّة؛ فذكروا أنَّ السُّنَّة النبوية بالألفاظ الموجودة الآن متأثرة بالصراعات السياسية التي كانت بين الأمويين والعبَّاسيين، وسمعنا منذ فترة من أحدهم وهو يقول: إنَّ أحاديث أركان الإسلام والإيمان أحاديثٌ قد وضعها العبَّاسيون لأجل تثبيت حكمهم وملكهم، وكذَّبَ وافترى.

كما أنّ للمستشرقين طعنٌ في شَخْصِ النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -،  
وفي رواية الحديث، وأكثر ما يطعنون في مَنْ؟  
في أبي هريرة - رضي الله عنه -؛ لأنَّه من أكثر الصحابة روايةً للحديث  
النبوي، ولهم طعونٌ في الصحيحين البخاري ومسلم، وهذا المستشرق  
جولد تسيهر طعن في البخاري، واستدل على ذلك بقوله: " بأن  
الدارقطني قد ضَعَّفَ مائتي حديث في الصحيحين "، وقد بينَّا الرد على  
هذه الشبهة في محاضرتنا السابقة "الإمام البخاري وكتابه الصحيح"،  
وذكرنا أنّ انتقاد الدارقطني وغيره من العلماء لم يُنقص من قيمة كتاب  
البخاري، ولم يكن للطعن في الحديث، وإنَّما كان في الكلام على الأسانيد  
فقط لا غير، وهذا الانتقاد قد انتُقد، وهذا لا يُضعف من قيمة البخاري  
وكتابه الصحيح، بل يعطيه قوةً؛ حيث أنه لم يتلقه العلماء بالتسليم التام،  
بل عرضوه على قواعد علم الحديث، علم المصطلح، وخرج لنا بهذه القوة  
التي وصلت إلينا.

واليوم نسمع بعض أولئك القوم في الفضائيات وهو يصرح بتشكيكه في  
البخاري ومسلم، ويستدل بذات الشبهة: بأن الدارقطني والإمام الألباني

قد انتقدوا كتاب البخاري ومسلم، وهذا المصدر الأول الذي اعتمد عليه في إنكار السُّنة والتشكيك، ألا وهو أقوال أهل الاستشراق.

وأما المصدر الثاني: فهم أهل الأهواء والبدع كالمعتزلة ومَن نحا نحوهم مَن قَدَّسَ العقل وقَدَّمه على الوحي، متأثرين في ذلك بفلاسفة اليونان، فوضعوا قواعد طعنوا فيها في الحديث النبوي، قَسَمُوا الحديث من حيث الصحة إلى قسمين:

- قطعي الثبوت.

- وظني الثبوت.

قالوا: لا نقبل إلا ما كان قطعي الثبوت، وهو الحديث المتواتر، خصوصًا في تقرير العقيدة، فلما جاؤوا للحديث المتواتر قَسَمُوهُ إلى قسمين:

- قطعي الدلالة.

- وظني الدلالة.

قطعي الدلالة: أي لا يحتمل إلا معنى واضحًا جليًا لا يختلف فيه اثنان.

وظني الدلالة: ما احتمال أكثر من معنى، فهذا لا يؤخذ به في جانب  
الاعتقاد

أما أهل السنة والجماعة فإنهم يقبلون حديث النبي -صلى الله عليه  
وسلم- متواتراً كان أو آحاداً.

كذلك ممن رد السنة وجحدها: الرافضة، فبسبب اعتقاداتهم الخاصة  
بهم؛ ردوا نصوص السنة النبوية وكفروا روايتها من الصحابة -رضوان الله  
عليهم-.

وممن رد السنة بسبب معتقداتهم: الخوارج.

قال ابن تيمية -رحمه الله-: (والخوارج جوزوا على الرسول -صلى الله  
عليه وسلم- نفسه أن يجور ويضل في سنته، ولم يوجبوا طاعته ومتابعته،  
وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دونما شرعه من السنة التي تخالف  
بزعمهم ظاهر القرآن)<sup>(١)</sup>.

ثم قال -رحمه الله-: (وغالب أهل البدع غير الخوارج يتابعونهم في  
الحقيقة على هذا، فإنهم يرون أن الرسول -صلى الله عليه وسلم- لو قال

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧٣ / ١٩)

بخلاف مقالتهم لما اتبعوه، وإنما يدفعون عن نفوسهم الحجة إماماً برد النقل، إماماً بتأويل المنقول فيطعنون تارةً في الإسناد وتارةً في المتن، وإلاً فهم ليسوا متبعين ولا مؤتمنين بحقيقة السنة التي جاء بها الرسول -صلى الله عليه وسلم- ولا بحقيقة القرآن الكريم<sup>(١)</sup>.

وفي زماننا هذا ظهر أتباع للمستشرقين في فكرهم، ولأهل الأهواء والبدع، ينادون بإقصاء السنة، وبعضهم ينكر حجيتها تماماً، وبعضهم يعتبرونها من قبيل الموروثات التي لا تتناسب مع العصر الحالي، وبعضهم بدأ يطعن في السنة على استحياء، فبدأ يشكك في كتبها بدايةً بالبخاري ومسلم، فإن البخاري متى ما طعن فيه؛ سهل الطعن في بقية كتب السنة. ومنذ فترة استمعت لإحداهنّ - من المتأثرات بهذا الفكر - تقول: " أنها غير مستعدة أن تأخذ فكرها من رجلٍ قد عاش قبل ألف سنة، وأنها تكتفي بكتاب الله - سبحانه وتعالى -".

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧٣ / ١٩)

وهذا ناتجٌ عمّا يسمونه بنقد الموروث، فإنّ الموروث عندهم يقصدون به عقيدة المسلمين وما ورد من حديث النبي -صلى الله عليه وسلّم- وفهم السلف الصالح -رحمهم الله-.

وهؤلاء في الحقيقة الذين يدعون استعمال العقل في العصر الحالي، هم ورثة مذاهب الفلاسفة والاعتزال، وينتسبون إلى الفكر الليبرالي، وما يسمونه بالتنوير الإسلامي، وهم وقعوا في الحقيقة في هاويةٍ سحيقة لا مخرج منها؛ لأنهم تأثروا بهذه الأفكار المنحرفة التي وُلدت في ظروفٍ خاصة، حصلت زمن العصور الوسطى، عصور الظلام التي كانت في أوروبا بسبب تسلط الكنيسة على الناس، فظهر ما يُسمى بالثورة الفرنسية، وبعدها تم إقصاء الديانة النصرانية تمامًا، وانطلقوا إلى مبدأ فصل الدين عن الدولة، وفصل الدين عن كل مناحي الحياة، فتأثروا بمثل هذه الأمور؛ لأنهم رأوا أن هذه الدول تقدّمت وارتفع شأنها بعد أن أقصوا الدين، فرأوا أنّ تخلف المسلمين بسبب اتباعهم للدين، وتناسوا أنّ أمّة محمدٍ -صلى الله عليه وسلّم- عاشت حضارةً استمرت أكثر من ثمانية قرون، وتناسوا أو تعاموا عن الفرق بين تلكم العصور المظلمة وبين بلاد المسلمين التي فيها كتاب الله وسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلّم-.

الحائثة على العلم، والحائثة على حُسن الخُلُق، وعلى التدبُّن الصحيح، ولكنهم تأثروا بهذه الأفكار ورأوا أنَّ فيها مخرجًا للتخلّف الذي يزعمونه، فأرادوا عمل مزاجة بين تلكم الأفكار المنحرفة وبين الإسلام!

فكان لا بد من تغيير بعض أسس الإسلام وثوابته، خصوصًا النص الشرعي؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق والمزاجة؛ ولذلك سمعنا بعضهم في بعض وسائل الإعلام يقول: " القرآن الكريم يدعو للعلمانية ".

وآخر يقول: " الليبرالية لا تتعارض مع الإسلام".

والسبب في هذا نظرهم القاصرة والمنحرفة للإسلام، بل عدم فقههم بأحكام الإسلام وأسسه وعقيدته أصلاً.

ولتحقيق ذلك انتهجوا عدة طرق:

أولاً: الدعوة إلى إعادة النظر في النص الشرعي؛ الكتاب والسنة من حيث الثبوت والمفهوم؛ وذلك ليتوافق مع قيم الحداثة الغربية ومنهج الفلسفة الغربي.

ثانياً: إسقاط التجربة الغربية، خصوصاً الثورة الفرنسية وما جرى في العصور الوسطى، والتسلُّط الكَنَسِي على الإسلام ومصادره وأصوله، متناسين الفوارق الدينية والعلمية والمنهجية الواقعة بين تلكم العصور والكتب المحرَّفة، وبين الإسلام ونصوص الوحي المحفوظة.

ثالثاً: زعموا تقديس العقل وعدم التسليم لنصوص الوحيين، دون أن يُعملوا عقولهم فيها، وقصدُهم رد كل نصٍّ يخالف عقلهم وفهمهم مع نبذ كل ما يتعلَّق بالنص الشرعي من فهمٍ واستدلالٍ واردة عن السلف.

ويَدْعون إلى استعمال المنهج النقدي، وهدفهم في الحقيقة ليس فهم النص الشرعي، إنما هدفهم إلغاء دلالة النص وإهدار سياقه، وإنكار المعنى الثابت فيه، وجعل النص الشرعي مفتوحاً يحتمل كل معنى يمكن أن يُفهم منه ويوضع فيه.

ولذلك لا نستغرب عندما يأتي شخص يُفسِّر زينة المرأة التي أُمِرَت بحفظها بأنَّها تشمل السواتين وبعض أجزاء من المرأة، وأمَّا لو خرجت شبه عارية فُتُعبَّرَ مُحجَّبة! هذا نصٌّ عليه في كتابه وهو ممن تصدى لتفسير كلام الله - سبحانه وتعالى-، والزنا عنده له تفسيره الخاص، وليس هو الزنا المعروف عند المسلمين.

هذا الذي يريدونه: أن يفرّغوا النص من معناه الصحيح، ويحمّلوه معانٍ  
عصرية تتوافق مع هذه الأفكار المستوردة.

رابعاً: استعملوا منهج الشك والارتياب، وما يُسمى بنظرية نسبية  
الحقيقة في التعامل مع النص الشرعي كتاباً وسُنَّة، فليس عندهم شيء  
اسمه عقيدة ثابتة؛ ولذلك يصرّح بعضهم فيقول: " أنه مستعدٌ لتغيير  
عقيدته بين الحين والآخر حسب التقدم الحضاري وما تتطلبه مقتضيات  
العصر ".

وذلك فيه إشكال كبير؛ لأنّه يُبقي المسلم متردداً في عقيدته غيرَ جازمٍ؛  
وبالتالي تتزعزع الثوابت والقطعيّات، ويدخل الشك في اليقينيّات،  
وتتخلخل العقائد والمُسلّمات.

خامساً: التشكيك والتّزيم والطعن في جهود علماء الإسلام، والمناهج  
التي وضعوها لدراسة النص الشرعي والتأكيد والتأكد من ثبوته، وطعنوا  
في القواعد التي وضعها العلماء -رحمهم الله تعالى- لفهم النص الشرعي.

يقول أحد التنويريين المعاصرين في كتابٍ له بعنوان " الفكر الإسلامي قراءة علمية " : " إن مفهوم الدين نفسه ينبغي أن يُعاد التفكير فيه بناءً على ضوء المنجزات العديدة للعلم المعاصر " .

ويقول في موضعٍ آخر: " العلمنة متضمّنةٌ أو موجودةٌ في القرآن وفي تجربة المدينة " .

يعني: النبي -صلى الله عليه وسلم- طبق العلمانية في المدينة -والعياذ بالله- .

سادساً: الطعن في كتب الحديث وعلى رأسها صحيح البخاري.

سابعاً: تلميع الشخصيات المنحرفة فكرياً وعقدياً، وإظهارها بأنّها شخصيات تاريخية ذات أفكار تحررية، وهذا ما نراه للأسف الشديد من تلميع بعض أهل البدع ممن رُمي بالزندقة والكُفر بسبب انحرافاته في الدين والعقيدة.

لذلك نوجّه هذه الكلمة فنقول: أفي السنّة شكٌ؟

لأجل أن نحذّر الناس من خطورة هذا الفكر الذي يشكك في أصلٍ من أصول الدين، وهي سُنَّة سيد المرسلين محمد بن عبد الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

ومما يدلنا على ثبوت السُنَّة الصحيحة ووجوب الاحتجاج، أمورٌ كثيرةٌ جدًّا، نكتفي ببعض الأدلة، وقبل أن أذكر الاستدلالات على حُجِّيَّة السُنَّة، وعلى لزومها، أُبيِّن أمرين لا بد أن نضعهما في أذهاننا وأن نعلم حقيقتهما:

● الأول: الخطاب في القرآن الكريم الأصل فيه أنه عامٌّ شاملٌ للمكلفين

من المؤمنين على امتداد العصور والأزمنة، وأمَّا ما كان خاصًّا بمحمدٍ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أو مقتصرًا على عصرٍ دون عصر، أو زمنٍ دون زمن؛ فيحتاج إلى دليلٍ يُثبِت ذلك، وإلَّا فكلُّ أمرٍ في القرآن الكريم، وكلُّ نهي - الخطاب عمومًا في القرآن والسنة - يشمل عموم المسلمين، ومن خرج من هذا الخطاب؛ فلا بد من إثبات ذلك بدليل.

● الأمر الثاني: أن الله - سبحانه وتعالى - في القرآن الكريم وفي خطابه

الشرعي، لم يأمر المؤمنين المكلفين بما يعجزون عنه، أو بما هو خارجٌ عن طاقتهم، فالله - عزَّ وجلَّ - لا يأمر عباده بما لا يطيقون، بل يأمرهم بما فيه وسعهم واستطاعتهم، هذان الأمران نتبه لهما أثناء الاستدلال.

نأتي الآن إلى الاستدلال على حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ وبُطلان التشكيك فيها أو إنكارها، فأقول:-

### \* الاستدلال الأول:

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وجه الدلالة الأول من الآية: أن الله - سبحانه وتعالى - أمر المؤمنين بطاعة الله وبطاعة رسوله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وغاير بينهما بحرف العطف (الواو)، والأصل أن العطف يقتضي المغايرة؛ يعني طاعة الله غير طاعة الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

وطاعة الله كيف تكون؟ تكون بالرجوع إلى كتابه، وطاعة النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - تكون بالرجوع إليه في حياته، والرجوع إلى سُنَّتِهِ بعد موته.

وجه الدلالة الثاني: أن الله - سبحانه وتعالى - أرشد عباده عند التنازع

فقال: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ﴾ والتنازع بين العباد هل هو أمرٌ مقتصر على زمن الصحابة أم أنه مستمر؟

هو أمر مستمر غير منتهي، فأرشدهم إلى عرض ما تنازعوا فيه إلى حكم الله وحكم الرسول - صلى الله عليه وسلم -، وربط ذلك بالإيمان، فقال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]، وما كان متعلقًا بالعقيدة والإيمان؛ فإنه مطلوبٌ من المكلفين تحصيله، هذا وجه الاستدلال من الآية من وجهين.

نأتي الآن نطبق القاعدتين التي ذكرناهم منذ قليل: الأمر في هذه الآية عامٌ أم خاص؟ عام.

ومن صيغ العموم قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ﴾ "الذين" من صيغ العموم، هل تخص الصحابة أم تشمل جميع المسلمين؟

الأصل أن الخطاب لجميع المسلمين، ومن ادَّعى أن الخطاب خاص بالصحابة فقط فليثبت ذلك بدليل، وأنتم تقولون: أنكم قرآنيون وتحكمون القرآن الكريم، هذه آية من كتاب الله - سبحانه وتعالى - عامة

للجميع: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فهذه الآية موجهة لسائر المؤمنين المكلفين ولا يُخصُّ منهم أحد لعدم الدليل على التخصيص، وما أمر الله به من طاعة الله وطاعة رسوله ليس من باب ما لا يطيقه المكلف، هل هو من الأمور المعجزة التي يصعب على المكلفين فعلها؟ الجواب: لا.

◀ وعليه: فلو كانت طاعة الرسول -صلى الله عليه وسلم- واجبة في حياته فقط -كما يقولون هم- فقد كلفنا الله بما لا نطيع، كيف يأمرنا الله -عز وجل- أن نرجع للرسول -صلى الله عليه وسلم- والرسول -صلى الله عليه وسلم- قد توفّي؟! فهذا ممتنع شرعاً وعقلاً، فتكون طاعة الرسول -صلى الله عليه وسلم- متمثلة بعد وفاته في الرجوع إلى سنته.

◀ ومما يدلنا على أن الله تعالى لم يخاطبنا بما نعجز عنه وبما لا نطيعه: أنه ربط الرد في حال التنازع إلى الله ورسوله بالإيمان والعقيدة، ولو كان الرد إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- ممتنعاً بعد حياته لكان الله قد كلفنا بما لا نطيعه في أمر الإيمان والاعتقاد وهذا مستحيل شرعاً وعقلاً.

فالآية عامة تشمل جميع الناس، الصحابة ومن بعدهم، وتشملنا نحن؛ إذا ربُّ العالمين -سبحانه وتعالى- طلب منا أمراً، والأمر ماذا يفيد؟ يفيد

الوجوب، ومن تخلف عن الوجوب ماذا يحصل له؟ عرض نفسه للعقوبة، وكان مستحقاً للعقوبة.

طيب ماذا نفع؟ قال سبحانه: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ٩٢].

اثنين: ﴿أَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [المائدة: ٩٢] - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ إذا يشملنا الخطاب.

الأمر الثاني: إذا كان الرد إلى الرسول -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مقتصرًا على حياته، فقد كُلفنا بما لا نستطيع؛ لأنَّ النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قد توفاه الله، وهذا يستحيل عقلاً وشرعاً.

الأمر الثالث: أنَّ الله رد المسلمين عند التنازع بالرجوع إلى الله ورسوله، وربط ذلك بماذا؟ بالإيمان والعقيدة، وطلب منَّا أن تكون عقيدتنا صحيحة وإيماننا صحيح، في حين أنَّ فَعَلْنَا لهذا الأمر مستحيل، فهل يمكن أن يطلب الله -عزَّ وجل- منَّا أن نستكمل الإيمان والاعتقاد بالرجوع للرسول -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، والرسول -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- غير موجود؟ الجواب: لا يمكن.

قال ابن حزم في الإحكام: (المراد بهذا الرد -يعني: الرد إلى الله وإلى الرسول- إنما هو إلى القرآن والخبر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ؛ لأنَّ الأُمَّةَ مجمعة على أن هذا الخطاب متوجَّهٌ إلينا وإلى كلِّ من يُخلَق إلى يوم القيامة من الجنَّة والناس، كتوجَّهه إلى من كان على عهد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يعني: -كما خُوطب أبو بكر وعُمر وعثمان وعلي والصحابة بهذه الآية، فنحن مُخاطَبون بهذه الآية كذلك- ولا فرق، وقد علمنا علم ضرورة أنَّه لا سبيل لنا إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وحتى لو شَغِب مُشغَّبٌ -يعني: اعترض معترض منهم- بأن هذا الخطاب إنَّما هو متوجَّهٌ إلى من يمكن لقاء رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الخطاب إنَّما هو متوجَّهٌ إلى من يمكن لقاء رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، لما أمكنه هذا الشغِب في الله -عزَّ وجل-، إذ لا سبيل لأحدٍ إلى مكالمته)؛ الله ماذا قال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ فأنتم حملتموه على ماذا؟ على المباشرة؛ أن تكون الطاعة للأوامر المباشرة.

قال: (إذ لا سبيل لأحدٍ إلى مكالمته -يعني: الله -سبحانه وتعالى-، فبطل هذا الظن، وصح أن المراد بالرد المذكور في الآية التي نصصنا إنَّما هو إلى كلام الله تعالى، وهو القرآن وإلى كلام نبيه -صلى الله عليه وسلم- وهي السُّنَّة).

ثم أضاف شيئاً آخر، فقال: (وليس في الآية المذكورة ذكرٌ للقاء ولا المشافهة أصلاً، ولا دليل عليه، وإنما فيه الأمر بالرد فقط، ومعلومٌ بالضرورة أن هذا الرد إنما هو تحكيم أوامر الله تعالى وأوامر رسوله -صلى الله عليه وسلم-) (١).

ويقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: (وهذا أمر من الله -عز وجل- بأن كل شيءٍ تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يُرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة، ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ فدل على أن من لم يتحاكم في مجال النزاع إلى الكتاب والسنة ولا يرجع إليهما في ذلك، فليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر) (٢).

وقال المفسر الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله-: (فدل ذلك على أن من لم يرد إليهما مسائل النزاع فليس بمؤمنٍ حقيقةً، بل مؤمنٌ بالطاغوت كما ذكر في الآية التي تليها) (٣)؛ يشير -رحمه الله- إلى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِنْ قَبْلِكَ

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/٩٧)

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم (٢/٣٤٥)

(٣) انظر: تيسير الكريم الرحمن (ص ١٨٣)

يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا (٦١) ﴿ [النساء: ٦٠-

٦١] وهذه الآية تؤكد على ما ذكره الله في الآية التي قبلها في قوله تعالى:

﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] من جهتين:

أولاً: إنكار الله - عز وجل - على من زعم الإيمان بالله ورسوله وبما أنزل على النبي - صلى الله عليه وسلم - ويقول: إنه مؤمن، ولكنه يُعْرِضُ عَمَّا أَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ويطلب التحاكم إلى غير الوحي، ووصف ذلك بالضلال المبين.

ثانياً: بين أن من علامة المنافقين الإعراض عما أنزله الله على رسوله من

الكتاب والسنة ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ

الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١] وهذه الصفة السيئة تقابل

صفة حسنة عند المؤمنين، ما هي؟ قال تعالى في وصف المؤمنين: ﴿إِنَّمَا كَانَ

قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا

وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٥١) وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ

وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ (٥٢) ﴿ [النور: ٥١-٥٢].

قال ابن تيمية - رحمه الله -: (فنفى الإيـمان عمّن تولّى عن طاعة الرسول وأخبر أنّ المؤمنين إذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم، أنّهم يقولون: سمعوا وأطاعوا؛ فبيّن أنّ هذا من لوازم الإيـمان)<sup>(١)</sup>.

ومن الآيات المؤكدة لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٥٩] قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، وقد فسّر الإمام أحمد الفتنة: بالكفر والشرك.

وقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]؛ فمن صفة المؤمن قبول ما جاء به النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

هذا الاستدلال الأول في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ

وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴿النساء: ٥٩﴾؛ لا بد أن نفهمها ونعرف طريقة الاستدلال بها، واللوازم المترتبة عليها.

### \* الاستدلال الثاني:

أَنَّ اللَّهَ -سبحانه وتعالى- طلب منَّا في القرآن الكريم أن نسأله الصراط المستقيم، في كل ركعة من ركعات الصلاة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] والفاتحة كلها دعاء لشيء واحد؛ وهو الهداية إلى الصراط المستقيم، ثم وضح الله هذا الصراط بالسالكين فيه والناكبين عنه، فقال: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] غير صراط اليهود ولا صراط النصارى.

طيب، من هم المنعم عليهم؟

بَيَّنَّ اللَّهُ ذَلِكَ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ﴾ [النساء: ٦٩]، إذاً طريق المنعم عليهم هو طريق مَنْ؟

هو طريق النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وبيّن الله في القرآن أنّ طاعة النبي -صلى الله عليه وسلم- سبب لحصول الهداية، قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤] فالله -سبحانه وتعالى- طلب منا أن نسأله الهداية إلى الصراط المستقيم في كل ركعة من ركعات الصلاة: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

وبيّن الله -عزّ وجل- أنّ اتباع النبي -صلى الله عليه وسلم- سبب للهداية إلى الصراط، فقال -عزّ وجل-: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]، وقال سبحانه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (٥٢) صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥٣].

نرجع لتطبيق القواعد السابقة: الخطاب مُوجّه لمن؟

لعموم المُكلّفين من هذه الأُمَّة، لا يُخصّ به طائفة دون أخرى، هذا أوّلاً.

ثانياً: هل كلّفنا الله بما نعجز عنه؟

الجواب: لا، ولو كانت طاعة الرسول -صلى الله عليه وسلم- غير لازمة بعد موته كما يقول هؤلاء الذين يشككون في السُّنّة، فإنّ هذه الآيات لا محل لها من التطبيق والعمل، وقد تم إغلاق طريق موصلٍ للهداية،

وهذا مستحيلٌ شرعاً وعقلاً، أمرنا الله أن نطيع مَنْ ليس بموجود، وأمرنا الله أن نسلك صراط من ليس بموجود، أليس هذا تكليفٌ بما لا نطقه؟! وهذا مستحيلٌ في الشرع؛ لأن الله رفع الحرج عن أُمَّةٍ محمدٍ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وأخبر أَنَّهُ لم يكلفهم بما لا يطيقون، هو مستحيلٌ عقلاً.

### \* الاستدلال الثالث:

الله - سبحانه وتعالى - في القرآن الكريم يا مَنْ تقولون: إِنَّكُمْ تطبقون القرآن الكريم، توعّد من ترك طاعة الرسول -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وأعرض عنه بالعقوبة، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النور: ٦٣] أمرٌ مَنْ؟

أمرُ النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

وقال: ﴿مَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ وَلَا الْمُؤْمِنَةِ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]

وقال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

فإمّا أن يكون هذا الخطاب خاصًا بالصحابة دون غيرهم، أو يكون عامًا لجميع المؤمنين والمكلفين، والأصل أنّه عامٌ لجميع المكلفين من المؤمنين، وكل الصيغ صيغ عموم، وإذا قلنا: أنّ طاعة النبي -صلى الله عليه وسلّم- لازمة لجميع المؤمنين، وأنّ من تخلف عنها كان عاصيًا، ولا يجب على المسلمين طاعة الرسول -صلى الله عليه وسلّم- في سنته بعد وفاته، صارت هذه الآيات كلّها مُفَرَّغَةً من معانيها، لا معنى لها ولا مجال لتطبيقها، والوعيد الوارد فيها ليس له محل!

هل يُمكن ويُعقل أن يكون هذا في كتاب الله - سبحانه وتعالى -؟

الجواب: لا؛ فدلّ على أن طاعة الرسول -صلى الله عليه وسلّم-

لازمة ولو بعد وفاته؛ لأنّ الله قد نص في القرآن على أن النبي -صلى الله

عليه وسلّم- سيموت ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠].

## \* الاستدلال الرابع:

يقول المشككون في السُّنَّة المنكِّرون لها: أُنَّهم يتبعون القرآن الكريم فقط، فالله -عزَّ وجل- أمر بطاعته، وتمثل طاعة الله -عزَّ وجل- في ماذا؟ في القرآن.

كيف نطيع القرآن؟ بأن نتبع أمر الله -عزَّ وجل- وننتهي عن نهيه.

نقول لهم: أعلمونا وبينوا لنا كيف سنطبق أوامر الله في القرآن الكريم؟

قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِينَ﴾

[البقرة: ٤٣] كيف نصلي؟! أعطونا عدد الصلوات من كتاب ربنا، وكيف

تؤدَّى الصلاة؟! وما أحكام صلاة الجمعة؟! وما أحكام صلاة العيدين؟! أعطونا دليل من القرآن على صلاة العيدين، وأعطونا دليل من القرآن على صلاة الجنائز، وأعطونا دليل من القرآن على صلاة الاستسقاء، وأعطونا أدلة من كتاب الله على التطوع؛ صلاة النافلة والوتر! هذا فيما يتعلق بالصلوات، ربُّ العالمين أمرنا في القرآن فقال: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ طيب أنتم تقولون: أنكم تطبقون القرآن الكريم، صحيح؟ أعلمونا كيف نطبق

الصلاة؟ كيف نصلي كما أمرنا الله - عز وجل -؟ اتركوا السنة جانباً وأخبرونا.

ثانياً: قال: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ مقادير الزكاة كم؟ وما هي الأصناف التي تُخرج منها؟!

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] ما أحكام الصيام؟ وما هي المفطرات على وجه التفصيل؟ ومن هم أهل الأعذار؟

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] رب العالمين أمرك بالحج في القرآن الكريم، متى تحج؟ وكيف تحرم؟ وما هي الأماكن، المواقيت المكانية؟ وأخبرنا عن الجمرات هل وردت في القرآن الكريم أم لا؟ وأخبرنا عن طواف الوداع وأنواع الطواف! حتى نطبق كلام ربنا - سبحانه وتعالى - وأمره ونهيه.

والجواب: لن يجدوا جواباً إلا في السنة، فصار الأخذ بالسنة لازماً لأجل العمل بأحكام القرآن، وهذا يقودنا للاستدلال الخامس.

## \* الاستدلال الخامس:

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]

ننتبه إلى الاستدلال بهذه الآية:

﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ فإن المسلمين من زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- ولغاية اليوم يصلُّون خمس صلوات في اليوم والليلة، صحيح أم لا؟ ولم يأت نصُّ عليها في القرآن، ويصلُّون الصبح ركعتين، والظهر والعصر والعشاء أربعة، والمغرب ثلاث، ويُسْرُونَ في الظهر والعصر، ويجهرون في الجمعة والعشاء والمغرب، ويصلُّون العيد بسبع تكبيراتٍ في الأولى وبخمسٍ في الثانية، ويصلُّون الاستسقاء، ويصلُّون القيام والتراويح في رمضان جماعة بإحدى عشرة ركعة، ويخرجون الزكاة من المال والزروع والماعز الضأن والبقر والإبل، ومن المال يخرجون رُبع العُشر، ويحجون في اليوم الثامن، ويقفون في عرفة بعد الظهر إلى مغيب الشمس، ويبيتون في مزدلفة إلى الفجر، ويرمون الجِمار؛ جمرة العقبة الصغرى والوسطى والكبرى أيام التشريق، ويحرِّمون أن يجمع الرجل بين

زوجته وعمتها، وزوجته وخالتها، ويحرمون زواج المتعة ونكاح التحليل،  
كل هذا عليه المسلمون كله صحيح؟

فإمّا أن يكون عمل المسلمين هذا مشروعاً أو غير مشروع؟

فإن قال: إنّه عمل مشروع، نقول: ما دليلك؟ أثبت لي أن هذا العمل

مشروع من كتاب الله - سبحانه وتعالى -

فإن قال: إنّه غير مشروع، ما معنى هذا الكلام؟

معناه أن المسلمين من عهد النبي - صلى الله عليه وسلّم - إلى يومنا على

الباطل، وهو وطائفته المنكرون للسنة على الحق، وهذا لا يثبت حتى

المجنون؛ كما أنّ هذا المنكر للسنة متوعد بقوله تعالى (وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ

الْمُؤْمِنِينَ) فقد خالف عمل المسلمين، بلا حجة ودلا دليل صحيح، فدل

ذلك على لزوم العمل بالسنة.

\* الاستدلال السادس:

مما يدلنا على صدق سنة النبي - صلى الله عليه وسلّم - ووجوب

اتباعها: أنّ النبي - صلى الله عليه وسلّم - قد أخبرنا عن خروج أقوامٍ

ينكرون سنته، ويقولون: نكتفي بما في كتاب الله؛ فقد روى أبو داود

وغیره: عَنِ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَنَّهُ قَالَ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، -أي: السُّنَّة- أَلَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبَعَانُ عَلَى أَرِيكْتِهِ، يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلَالٍ فَأَحِلُّوهُ، وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ»<sup>(١)</sup>.

وفي رواية قال: «أَلَا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنِّي وَهُوَ مُتَكَبِّرٌ عَلَى أَرِيكْتِهِ فَيَقُولُ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللَّهِ فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلَالًا اسْتَحَلَلْنَاهُ وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَامًا حَرَّمْنَاهُ. وَإِنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَمَا حَرَّمَ اللَّهُ»<sup>(٢)</sup>، فدلَّت هذه الأحاديث على خروج أمثال هؤلاء، وأنهم على الباطل.

### \* الاستدلال السابع:

أخبر الله - عزَّ وجل - أنه حَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ

نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]

طيب، حَفِظَ الْقُرْآنَ يَتَضَمَّنُ حَفِظَ مَاذَا؟

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٤ / ٢٠٠) برقم: (٤٦٠٤)

(٢) أخرجه الترمذي في "جامعه" (٥ / ٣٨) برقم: (٢٦٦٤)

حفظ لفظه ومعناه.

وَمَنْ الْمُكَلَّفُ بَيَانُ مَعْنَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؟

محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ

لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

إِذَا الْآنَ عِنْدَنَا ذِكْرٌ وَعِنْدَنَا بَيَانٌ لِلذِّكْرِ، وَرَبُّ الْعَالَمِينَ - سُبْحَانَهُ

وَتَعَالَى - أَمَرْنَا أَنْ نَطِيعَ النَّبِيَّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَخْذَ

بِالذِّكْرِ دُونَ الْبَيَانِ، فِيهِ مَخَالَفَةٌ لِإِرَادَةِ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -؛ فَصَارَتْ

مُتَابَعَةُ النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي سُنَّتِهِ لِأَجْلِ حِفْظِ كِتَابِ اللَّهِ

- سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -، فَيُلْزَمُ لِحْفَظِ الْكِتَابِ حِفْظَ السُّنَّةِ.

\* الاستدلال الثامن - ونختتم به -:

إنكار السُّنَّةِ أو التشكيك فيها يؤدي إلى إنكار جملة من العقائد

والأحكام الثابتة التي عليها أهل الإسلام:

أولاً: في جانب العقيدة:

- إنكار ما يتعلَّق بأسماء الله الحُسنى وصفاته العُلى التي أثبتتها السُّنَّة.

- التشكيك في السُّنَّة وإنكارها يؤدي إلى إنكار نعيم القبر وعذابه وفتنته.

- التشكيك في السُّنَّة وإنكارها يؤدي إلى إنكار أحاديث الشفاعة وخروج أهل الكبائر من النَّار.

- كذلك يؤدي إلى إنكار تفصيل الإيمان بالقضاء والقدر الواردة في السُّنَّة

وأنا أضرب لكم أمثلة فقط في المسائل الفقهية إذا أنكرنا السُّنَّة ماذا سننكر؟

أولاً: إنكار السُّنَّة أو التشكيك فيها يؤدي إلى:

- إنكار الصلوات الخمس وطريقة أدائها، هذا لازم؛ لأنها لم تَرِدْ في القرآن.

- إنكار صلاة العيدين، وصلاة الاستسقاء وصلاة الجنازة؛ لأنها غير موجودة في القرآن الكريم.

- إنكار جميع الأحكام المتعلقة بالجناز، وهي غير موجودة في القرآن الكريم.

- إنكار كل ما يتعلق بأحكام الحيض والنفاس في الصلاة والصيام والحج، لأنها غير مذكورة في القرآن الكريم.
- إنكار المسح على الخُفَّين والجوربين.
- القول بـ تحريم ميتة الجراد والسمك؛ لأن الله تعالى قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣] والاستثناء أين ورد؟ في السنة.
- منع قصر الصلاة في السفر، فلا يجوز لك تقصر الصلاة وأنت مسافر إذا كنت منكرًا للسنة، لماذا؟ لأنَّ الله في القرآن أباح القصر بقوله: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١] فعلق القصر على ماذا؟ على الخوف، لكن جاء في السنة: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ فَأَقْبَلُوا صَدَقَتَهُ»<sup>(١)</sup>؛ فالذي ينكر السنة ويشكك فيها يلزمه ألا يقصر في صلاته.

(١) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١/ ٤٧٨) برقم: (٦٨٦)

- كذلك يلزم حلُّ كلِّ ذي نابٍ من السباع، فيجوز أكل الأسود والذئب، وكلِّ ذي مخلبٍ من الطيور، ويجوز أكل لحم الحمار الأهلي؛ لأنَّ هذا أين ورد تحريمه؟ في السُّنَّة وأنت تنكر السُّنَّة.

- من أنكر السُّنَّة لزمه القول بـ حل الذهب للرجال؛ لأنَّ تحريم الذهب في السُّنَّة.

- إنكار حد الخمر؛ لأنَّه وردَ في السُّنَّة.

- إنكار موضع القطع في السرقة والنَّصاب الذي تُقَطَّع به اليد.

- جواز الجمع بين الزوجة وعمَّتها وخالتها.

- إنكار السُّنَّة يُوَدِّي إلى القول بجواز الثورات والخروج على الحُكَّام

ولو كانوا عدولاً، وعدم مشروعية السمع والطاعة للحاكم؛ لأنَّ هذا ورد

في السُّنَّة.

- إنكار صدقة الفطر في رمضان.

- إنكار كفارة من جامع زوجته في رمضان.

- إنكار المواقيت المكانية للحج.

- إنكار رمي الجمرات يوم العيد وأيام التشريق.

هذا بعضٌ من الأمور التي تلزم من ينكر السُّنَّة أو يشكك فيها، وأنا ذكرتُها على سبيل المثال، وإلَّا لو استقصيناها لَطال بنا الوقت.

وبعد ذلك هل يستقيم أن يُقال: أنَّ السُّنَّة لا يجوز التعبُّد بها، وإنَّما يُكتفى به كمنصوص تاريخية؟! هل يقول هذا إنسان فيه عقل، وعنده علم بأحكام الشرع؟!!

الجواب: لا.

قال الشاطبي المالكي في الموافقات: (الاقتصار على الكتاب؛ رأي قوم لا خلاق لهم، خارجين عن السُّنَّة؛ إذ عوَّلوا على ما بُنيت عليه من أنَّ الكتاب فيه بيان كل شيء، فاطَّرحوا أحكام السُّنَّة، فأداهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة، وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله)<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي: (أجمع المسلمون على أنَّ من استبانته له سُنَّة رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لم يكن له أن يدعها لقول أحدٍ من النَّاس)<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: (٤/٣٢٦)

(٢) انظر: أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (٢/٢٠١)

وقال الشوكاني: (والحاصل: أن ثبوت حُجِّيَّةِ السُّنَّةِ المُطَهَّرَةِ واستقلالها بتشريع الأحكام، ضرورةٌ دينيةٌ لا يخالف في ذلك إلا من لا حظَّ له في دين الإسلام)<sup>(١)</sup>.

فنخرج من هذا أن إنكار السُّنَّةِ من أشنع الأمور وأعظمها وكذلك التشكيك فيها، فإنَّها ثابتةٌ شرعاً في كتاب الله، وثابتٌ كذلك الأمر بها في سُنَّةِ رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وثابتة في فعل الصحابة -رضوان الله عليهم-، ولعل أن يكون لنا مجلس آخر نتعرَّض فيه لشُبه منكري السُّنَّةِ؛ لأنَّ الأمر فيها يطول، ونكتفي بذلك.

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يوفقني وإياكم لكل خير، سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

\*\*\*\*\*

(١) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (١/٩٧)

## حسابات شبكة بينونة للعلوم الشرعية

ليصلكم جديد شبكة بينونة، يسعدنا أن نتواصل على المواقع التالية:

① 【 Twitter تويتر 】

<https://twitter.com/Baynoonanet>

② 【 Telegram تيليجرام 】

<https://telegram.me/baynoonanet>

③ 【 Facebook فيسبوك 】

<https://m.facebook.com/baynoonanetuae/>

④ 【 Instagram انستقرام 】

<https://instagram.com/baynoonanet>

⑤ 【 WhatsApp واتساب 】

احفظ الرقم التالي في هاتفك

<https://api.whatsapp.com/send?phone=971555409191> 

أرسل كلمة "اشترك"

تنبيه في حال عدم حفظ الرقم لديك  
(لن تتمكن من استقبال الرسائل))

⑥ 【 تطبيق الإذاعة 】

لأجهزة الأيفون

<https://appsto.re/sa/gpi5eb.i>

لأجهزة الأندرويد

<https://goo.gl/nJrA9j>

⑦ 【 Youtube يوتيوب 】

<https://www.youtube.com/c/BaynoonanetUAE>

⑧ 【 Tumblr تمبلر 】

<https://baynoonanet.tumblr.com/>

⑨ 【 Blogger بلوجر 】

<https://baynoonanet.blogspot.com/>

⑩ 【 Flickr فليكر 】

<https://www.flickr.com/photos/baynoonanet/>

⑪ 【 لعبة كنوز العلم 】

لأجهزة الأيفون

<https://goo.gl/Q8M7A8>

لأجهزة الأندرويد

<https://goo.gl/vHJbem>

【 البريد الإلكتروني 】

[info@baynoona.net](mailto:info@baynoona.net)

【 الموقع الرسمي 】

<http://www.baynoona.net/ar/>



حقوق الطبع محفوظة